

دور الشراكة العمومية الخاصة في استثمارات البنية التحتية في ترقية مناخ الاستثمار في الجزائر

The role of public-private partnership in promoting the investment climate in Algeria

د.بلغو سمية، أستاذة محاضرة قسم ب
كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير - جامعة الشلف- الجزائر.
sbeghanou@gmail.com

الملخص:

لقد حظيت مسألة الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تطوير مشاريع البنية التحتية باهتمام كبير ، نظرا لدور هذه الأخيرة في التنمية الاقتصادية ، لا سيما في البلدان النامية. تشير العديد من الدراسات إلى أن المناخ الاستثماري هو الذي يحكم تدفق الاستثمار حول العالم ، وقد بذلت معظم الدول العربية جهودًا كبيرة في السنوات الأخيرة لتحسين مناخها الاستثماري من خلال خلق جميع الظروف والشروط لجذب الاستثمار من خلال الإصلاحات الهيكلية والاقتصادية تعد الجزائر من بين الدول التي تحاول جذب الاستثمار الأجنبي وكسب فوائده ، حيث عملت في الآونة الأخيرة على خلق مناخ استثماري مناسب لجذبه. باتخاذ عدة تدابير ، بما في ذلك الاستثمارات في مشاريع البنية التحتية من خلال عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص والتي من شأنها أن تكون طفرة حقيقية لخلق مناخ استثماري مناسب وجذاب. تمثل مشكلة بحثنا في معرفة الجهود المبذولة في الجزائر لتعزيز مناخ الاستثمار من خلال الشراكات الخاصة في استثمارات البنية التحتية.

الكلمات المفتاحية: البنية التحتية؛ مناخ الاستثمار ؛ الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

Abstract:

The issue of public-private partnership in the development of infrastructure projects has received much attention, given the role of the latter in economic development, particularly in developing countries. Various studies indicate that it is the investment climate that governs the flow of investments around the world, and most Arab countries have made great efforts in recent years to improve their investment climate by creating all the conditions and conditions to attract investment through structural and economic reforms Algeria is among the countries that are trying to attract foreign investment and gain its benefits, where recently worked to create the appropriate investment climate to attract It has therefore taken several measures, including investments in infrastructure projects through public-private partnership contracts that would be a real breakthrough to create an attractive and attractive investment climate.

The problem of our research is to know the efforts made in Algeria to promote the investment climate through private partnerships in infrastructure investments.

Keywords: Infrastructure, Investment Climate, Public-Private Partnership.

JEL classification: H54.

Received: 12/04/2018

Revised: 13/05/2018

Accepted: 25/05/2018

Online publication date: 01/06/2018

مقدمة:

حظي موضوع الشراكة بين القطاعين العام والخاص في إقامة مشاريع البنى التحتية بإهتمام كبير، نظراً لما تلعبه هذه الأخيرة في تحقيق التنمية الاقتصادية خاصة في الدول النامية، بحيث تساهم مثل هكذا شركات في إنجاز هذه المشاريع بكفاءة عالية، بما يخدم الأهداف التنموية بالمستويات المستهدفة. فوجود بنية تحتية ضروري لتنمية المجتمعات فالاستثمار المباشر في عصر ما بعد العولمة يبحث دائماً عن الأفضل، وتشير مختلف الدراسات إلى أن مناخ الاستثمار هو الذي يحكم تدفق الاستثمارات عبر العالم. وقد بذلت معظم الدول العربية في السنوات الأخيرة جهوداً كبيرة لتحسين مناخها الاستثماري من خلال تهيئة كافة الأوضاع والظروف المناسبة لجذب الاستثمارات من خلال الإصلاحات الهيكلية والاقتصادية وإلى اعتماد سياسة اقتصادية مستقرة في مجالات سعر الصرف والتجارة الخارجية ومحاولة خلق توازن أفضل بين القطاعين العام والخاص واستخدام العديد من الحوافز والامتيازات المالية والتمويلية، الأمر الآخر هو أن استقطاب الاستثمارات الخارجية، سواء العربية منها أو الأجنبية، يحتاج إلى بيئة محفزة ارتباطها الأساس ليس بالإعفاءات الضريبية وإنما بسهولة الإجراءات الحكومية ووجود البنية التحتية المناسبة، والجزائر من بين الدول التي تحاول جذب الاستثمار الأجنبي إليها والظفر بمزاياه، حيث عملت في الفترة الأخيرة على تهيئة المناخ الاستثماري المناسب لجذبه ولذلك بادرت باتخاذ العديد من الإجراءات من بينها الاستثمار في مشاريع البنية التحتية من خلال عقود الشراكة العمومية الخاصة التي من شأنها إعطاء طفرة حقيقية لإيجاد مناخ استثماري مناسب وجذاب.

وتكمن اشكالية بحثنا في معرفة جهود المبذولة في الجزائر لترقية مناخ الاستثمار من خلال عقود الشراكة العمومية الخاصة في استثمارات البنية التحتية ؟

نهدف من خلال هذه الدراسة إبراز مايلي:

- أهمية البنية التحتية باعتبارنا احد محددات مناخ الاستثمار في جذب الاستثمارات الاجنبية
- القاء نظرة على ملامح مناخ الاستثمار في الجزائر في الوقت الراهن حساً ورد في اهم التقارير الدولية
- التعرف أهم الجهود المبذولة في الجزائر من أجل ترقية مناخ الاستثمار من خلال عقود الشراكة العمومية الخاصة في مجال البنية التحتية

أولاً: تعريف وأهمية البنية التحتية

1/ نشأة ومفهوم البنية التحتية

يطلق لفظ البنية التحتية على كل ما هو متعلق بالمرافق والهيكل والنظم والعلاقات والمهارات التي تساعد المؤسسات والمنشآت على إنجاز أهدافها .

وبالتالي فهي الخدمات التي تمثل العمود الفقري والأساسي من تجهيزات يتم تشييدها، لكي تلي الاحتياجات الحضرية والرفاهية للمواطنين وتساند الاقتصاد الوطني، وتلعب دور الرابط الذي يربط المجتمعات ويجعلها متلاحمة، وتصنف إلى نوعين:

- الاقتصادية أو الفيزيائية: وتشمل خدمات المرافق المختلفة، مثل شبكات المياه، الصرف الصحي والسطحي... الخ

- الاجتماعية: وتشمل تشييد منشآت التعليم والمستشفيات، خدمات الأمن، الدفاع المدني والترفيه. (صلاح العودة ، 2008)¹

لقد تعددت التعاريف المتعلقة بالبنى التحتية، ويمكن أن نورد أهمها فيما يلي:

التعريف الأول: تعرف البنى التحتية في الإصطلاح الإقتصادي بأنها المواد الأساسية والهيكل التنظيمية (مثل المباني والطرق والتجهيزات الكهربائية)، اللازمة لتشغيل مشروع أو مجتمع (Dictionnaire D4oxford, 2012)²

التعريف الثاني: يمكن تعريفها بأنها عبارة عن جميع المرافق والتسهيلات المستخدمة في توفير الطاقة والمعادن، المياه والصرف الصحي، الاتصالات وخدمات النقل، بمعنى آخر هي عبارة عن جميع المرافق والتسهيلات المستخدمة في توفير الطاقة، المشاريع والاستثمارات والتي تترك آثار مختلفة ومتعددة في تحسين معدلات دخل الأسر وتخفيض مستويات الفقر (Bank Information Center, Octobre 2012)³.

التعريف الثالث: تمثل البنية التحتية المرافق العامة، والمتمثلة في إقامة محطات توليد القوى الكهربائية، الاتصالات السلكية واللاسلكية، البريد ومحطات معالجة المياه وتوصيلها عبر الأنابيب، الصرف الصحي، الغاز بتوصيلاته ومشاريع الأشغال العامة التي تشمل تشييد وبناء الطرق، الجسور، السدود، القنوات ومشاريع النقل العام، التي تضمن تشييد وبناء المطارات، الموانئ والسكك الحديدية، إضافة إلى مشاريع خدمات التعليم، الصحة، الأمن والدفاع (أحمد بن حسن بن أحمد الحسني).⁴

التعريف الرابع: تعرف البنى التحتية بأنها مجموعة مترابطة من العناصر الهيكلية التي توفر إطار دعم هيكلي كامل (Wiki Infrastructure, 2012).⁵

وانطلاقاً من هذا المفهوم يمكن للبنى التحتية أن تشمل بنيتين:

- البنية الصلبة: والتي تمثل البنية الأساسية من منشآت وتجهيزات أساسية من مباني، طرق، مطارات، وموانئ بجانب سكك حديدية، ظام الصرف لصحي، وتمديدات المياه وغيرها.
 - البنية المرنة: والتي تشمل على تكنولوجيا المعلومات والقوانين والأنظمة التي تنظم المال والاستثمار، بل وحتى القوانين الخاصة بالعقوبات، لأن كل ذلك يدخل ضمن شبكة أساسية لتحقيق البنية التحتية من خلال تشجيع الاستثمار للوصول إلى التنمية.
- وانطلاقاً من هذه التعاريف يمكن القول بأن البنى التحتية تشمل كل من المنشآت، الخدمات والتجهيزات الأساسية التي يحتاجها المجتمع، مثل: وسائل المواصلات كالطرق والمطارات، سكك الحديد، وسائل الاتصالات الجوال، الأنترنت والبريد بالإضافة لنظم الصرف الصحي وقنوات المياه.

لقد شهد مفهوم البنية التحتية عدة مراحل تمثلت فيما يلي (Wiki Infrastructure, 2012):⁶

المرحلة الأولى: مرحلة النشأة: وكانت في فرنسا في القرن التاسع عشر، حيث ارتبط مصطلح البنية التحتية بالمنشآت العسكرية وقد استمر هذا المفهوم من النصف الأول من القرن العشرين.

المرحلة الثانية: مرحلة ما بعد النصف الأول من القرن العشرين إلى أواخره، حيث تطور مفهوم البنى التحتية إلى معنى الأشغال العامة مثل الطرق والشوارع، الجسور، النقل الجماعي، المطارات، والخطوط الجوية، إمدادات المياه، الموارد المائية وإدارة المياه، معالجة النفايات الصلبة والتخلص منها، توليد الطاقة الكهربائية ونقلها، الاتصالات وإدارة النفايات الخطيرة.

المرحلة الثالثة: ما بعد القرن العشرين، فقد توسع مفهوم البنية التحتية ليشمل الإطار الداخلي لأي نظام تقني أو منظمة تجارية.

2/- أهمية مشاريع البنى التحتية: تتمثل فيما يلي: (عبار بوضيف، عدنان فرحان الجوارني)⁷

أن بناء وتشييد مشاريع البنية التحتية تتوقف أولوياته على ما فيه من تحقيق لمصالح المواطنين الضرورية ثم التحسينية، وبالتالي فإن أهمية تنفيذها تكون مرتبة في ضوء تحقيق هذه المصالح.

أن بناء وتشييد مشاريع البنية التحتية أمر ضروري لمصلحة الاقتصاد الوطني، لان قيام مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية الاخرى في أي دولة يعتمد على مدى توافر البنية التحتية الملائمة، حيث تستفيد من خدماتها المتعددة كل المشروعات، وبالتالي تزداد إمكانية نجاح هذه المشاريع وتستمر في نشاطها الاقتصادي، فالمشاريع الصناعية متى توفرت لها الطرق، الجسور، الموانئ، وسائل النقل، المواصلات ومحطات الوقود والغاز والكهرباء، فإن هذه الوفرة تساهم في التوطن الصناعي، وفي إحداث المدن والمراكز الصناعية، كما تساهم وفرة وسائل النقل والمواصلات الحديثة البرية، البحرية والجوية في تسهيل تبادل السلع وانتقالها من مدينة إلى أخرى ومن دولة إلى أخرى، فتتسع الأسواق المحلية والدولية وتنشأ المراكز التجارية المختلفة، كما أن وفرة شبكات الري، الصرف ومحطات معالجة المياه وتحليتها تساهم في قيام المشاريع الزراعية وتحسين الإنتاج الزراعي.

إن الاستثمارات في بنية تحتية تضع أسس للتنمية الاقتصادية والنمو، فمن شأن مشاريع إنشاء الطرق، الجسور وخطوط نقل وتوزيع الطاقة الكهربائية وإجراء تحسينات لأخرى على البنية التحتية، خلق فرص العمل كما أن هذه المشاريع تساعد بعد إنجازها المجتمع في زيادة ثروته ورفع مستوى معيشة مواطنيه.

تعتبر البنية التحتية ضرورة ملحة للتنمية الاقتصادية وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، ومن ثم رفع القدرة التنافسية للبلاد، وعليه فإن تدهور قطاع البنية التحتية في أغلب البلدان النامية يعطي إشارة سلبية للمستثمر الأجنبي، مما يقلل من تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، فضلاً عن تأثيره على النمو والتنمية الاقتصادية.

ثانياً: مفهوم مناخ الاستثمار وعلاقته بالبنية التحتية

1/ تعريف مناخ الاستثمار: يشير مناخ الاستثمار إلى مجموعة العوامل الخاصة بموقع محدد والتي تحدد شكل الفرص والحوافز التي تمكن الشركات من الاستثمار على نحو منتج وخلق فرص العمل وتوسيع نطاق أعمالها. ويعتبر مناخ الاستثمار من المفاهيم المركبة لأنه يتعلق بجوانب متعددة، بعضها متعلق بمدى توفر منشآت البنية التحتية الأساسية، والبعض الآخر بالنظم القانونية أو الأوضاع السياسية والثالث بالمؤسسات والرابع بالسياسات، فهو مفهوم ديناميكي دائم التطور لملاحقة التغيرات السياسية والتكنولوجية والتنظيمية، فيقصد بمناخ الاستثمار "مجموع الأوضاع والظروف المؤثرة في تدفق راس المال وتوظيفه".

وتعرف المنظمة العربية لضمان الاستثمار مناخ الاستثمار بأنه: "يعبر عن مجمل الأوضاع القانونية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تكوّن البيئة التي يتم فيها الاستثمار ومكونات هذه البيئة متغيرة ومتداخلة إلى حد كبير".

أما البنك الدولي في تقريره عن التنمية، فقد عرف مناخ الاستثمار بأنه: "مجموعة العوامل الخاصة التي تحدد شكل الفرص والحوافز الاستثمارية التي تتيح للمؤسسات الاستثمارية العمل بطريقة منتجة وتحقق فرص العمل، وتخفف لتكاليف مزاوله الأعمال".

"فمناخ الاستثمار هو نتاج تفاعل العوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تؤثر على ثقة المستثمر وتعمل على تشجيعه وتخفيضه إلى استثمار أمواله في دولة ما دون الأخرى فالوضع السياسي وما يتسم به من استقرار، في تنظيماتها الإدارية وما يتميز به من فاعلية وكفاءة، ونظامه القانوني ومدى وضوحه وثباته وتوازنه وما ينطوي عليه من حقوق وأعباء، وسياسات الدول الاقتصادية وإجراءاتها، وطبيعة السوق وآلياته وإمكانياته من بنى تحتية وعناصر الانتاج وما تتميز به الدول من خصائص جغرافية، وديموغرافية وعليه فمناخ الاستثمار يشمل عناصر متقاطعة مع بعضها البعض لتكوين بيئة مواتية ومشجعة للاستثمار أو بيئة طاردة له.

2/ ملامح مناخ الإستثمار في الجزائر في الوقت الراهن.

تتمتع الجزائر بالكثير من المقومات والمؤهلات الخاصة والعناصر التنافسية التي تمكنها من توفير المناخ الاستثماري المناسب والجذاب، حيث أن من أهم محددات اختيار شركة ما توطئ مشاريعها الاستثمارية في بلد ما هو مدى توفر البلد المستهدف على هيكل قاعدية جيدة من شبكة حديثة للمواصلات البرية والجوية والبحرية وشبكة اتصالات تواكب التطورات السريعة ومدى توفر مصادر الطاقة بأسعار مناسبة وتنافسية. على الرغم من الجهود المختلفة المبذولة منذ نهاية القرن الماضي والموجهة نحو تحسين بيئة الأعمال ومناخ الإستثمار في الجزائر، والتي حققت بعضاً من النتائج الإيجابية على مستوى المؤشرات الاقتصادية الكلية، لا تزال بيئة الإستثمار في الجزائر توصف بأنها غير مؤهلة تأهيلاً كافياً.

لم تخفي التقارير المختلفة التي عنت بالموضوع -والتي من بينها تقارير المجلس الإقتصادي والإجتماعي الجزائري وكذا منتدى دافوس- وجود العديد من المعوقات التي تواجه تنفيذ السياسة الإنمائية في الجزائر والتي تؤثر بالتالي على مناخ الاستثمار في الجزائر عموماً.

لقد اعتبر تقرير دافوس المؤرخ في 31 أكتوبر 2003، أن مناخ الأعمال في الجزائر غير ملائم وغير مستقر، وقد تم تصنيف الجزائر من طرف خبراء هذا المؤتمر ما بين 72 و 96 من مجموع 102 دولة (أدرجت الجزائر لأول مرة في الترتيب العالمي)، مما يوحي بأن المناخ الخاص باستقطاب الأعمال والاستثمارات بالردء، ويسجل التقرير نقطة إيجابية واحدة للجزائر وتتمثل في المؤشرات الخاصة بالاقتصاد الكلي، أين صنفت الجزائر في في مراتب متقدمة نوعاً ما (الرتبة 52 من مجموع 102 دولة).

إن أهمية هذا التقرير تنبع من كون أنه صادر من هيئة دولية تضم أكثر من 1000 شركة من كبريات المجموعات والشركات المتعددة الجنسيات في جميع التخصصات الصناعية والتجارية والخدمية، بالإضافة إلى أهم وأكبر صانعي القرار السياسي والاقتصادي في العالم، الأمر الذي يعزز من مصداقيتها.

لقد إعتبر هذا التقرير بأنه من بين العراقيل التي تواجه الإستثمار في الجزائر نجد مشكلة النظام المصرفي وتمكين المستثمرين من التمويل المصرفي بنسبة 23 %، لتأتي البيروقراطية وسوء التعامل الإداري بنسبة 14 %، كما وإعتبر أن 10 % من رجال الأعمال المستجوبين في إطار إعداد التقرير بأن الوضع السياسي والتقلبات المصاحبة له تشكل عائقاً أمام بروز الأعمال في الجزائر وخصوصاً في ظل سنوات التسعينات من القرن الماضي.

أما العراقيل الأخرى التي تم تحديدها من مجموع 14 عاملاً، فنجد القوانين والتنظيمات المقيدة للعمل والبنى التحتية بنسبة 7 %، والسياسة الضريبية ونفشي الرشوة بنسبة 8 %.

أما من حيث القدرة التنافسية في مجال الأعمال فقد صنفت الجزائر في الرتبة 83، وفي الرتبة 81 في مجال نوعية ومستوى محيط الأعمال، كما أشار التقرير إلى العديد من النقائص التي عانى منها الإقتصاد الجزائري، وعلى هذا الأساس فقد صنف الزائر في الرتبة 74 في مجال التمكين من التمويل البنكي، والرتبة 87 فيما يخص التهرب الضريبي، أما فيما يتعلق باستقلالية القضاء فقد جاء ترتيب الجزائر في الرتبة 76 عالمياً، مما يظهر التأخير المسجل في إصلاح المنظومة المصرفية وكذا العدلية، وعدم مواكبة العديد من التشريعات والتنظيمات للتطورات العالمية. وفي هذا المجال صنف الجزائر في الرتبة 70 وفي مجال حق الملكية خاصة العقارية منها، والتي تعد من أهم العقبات التي تحول دون جذب الإستثمار الأجنبي، أما فيما يتعلق بالترقية وتطوير التكنولوجيا فقد صنف الجزائر في المرتبة 91.

إن الأرقام التي جاء بها هذا التصنيف على الرغم من أن هناك الكثير مما يمكن التعليق عليه بصدها إلا أن تكشف ولو جزئياً التأخر المسجل من قبل الجزائر في جميع قطاعاتها خارج المحروقات، وأنه يتعين على الدولة الجزائرية بذل الكثير من المجهودات للوصول إلى بناء كيان مؤسسي يوطر العملية الإستثمارية ويشجع المستثمرين على جعل الجزائر من بين الوجهات الإستثمارية التي تستهويهم.

ثالثاً: الشراكة العمومية الخاصة في استثمارات البنية التحتية

1/ مفهوم الشراكة (عام/خاص) في استثمارات البنية التحتية

أ/ تعريف الشراكة (عام/خاص): هناك العديد من التعريفات للشراكة عام وخاص، حيث عرّفها صندوق النقد الدولي "هي الإتفاقيات التي يوفر بموجبها القطاع الخاص بنيات تحتية وخدمات كانت عادة من مسؤولية الدول" (المجلس الإقتصادي والإجتماعي والبيئي، 2014،)⁸، كما يعرفها البنك الدولي على أنها "إختصار يستعمل للدلالة على أية علاقة تعاقدية أو قانونية بين الجهات العامة والخاصة، بهدف تحسين أو توسيع خدمات البنية التحتية (Jeffrey Delmon, 2010)⁹ أما بالنسبة لمنظمة الأمم المتحدة فتعتبر أن الشراكة عام خاص تشمل كل الأساليب المبتكرة من قبل القطاع العام للتعاقد مع القطاع الخاص، الذي يجلب رؤوس الأموال وقدراته لتسليم المشاريع في الوقت وبالميزانية المحددين، في حين أن مسؤولية القطاع العام تبقى التحكم في تقديم خدمات للأفراد بالطريقة التي يستفيد منها الجمهور وتحقق التنمية الإقتصادية وتحسن نوعية الحياة (Comptroller & Auditor General Of India, 2009،)¹⁰.

ومن خلال التعاريف السابقة فيمكن استنتاج المميزات المتعلقة بالشراكة عام وخاص:

- ✓ هي عبارة عن عقد قانوني؛
- ✓ أطراف العقد مزيج من القطاع العام والخاص؛
- ✓ هي عبارة عن عملية تفويض جزء أو كل مهامك القطاع العام في مجال استثمار البنية التحتية؛
- ✓ الهدف هو الحصول على رؤوس أموال وخبرات وتقنيات أكفأ

ب/ متطلبات نجاح الشراكة (عام/خاص): إن الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص تحتاج لبيئة عمل خاصة ومراحل تمهيدية، كإيجاد الإطار التشريعي والتنظيمي الملائم لقيام هذه الشراكات، بالإضافة لضرورة توحيد الأهداف من أجل تجنب تضارب المصالح والتي تولد عدم كفاءة وفعالية الإنجاز، كما تعتبر توفر القيادة المنسجمة والمنسقة من أهم عوامل نجاح المشاريع الشراكة، كما ان وضوح وتوفير قنوات الاتصال تسمح بالاستفادة من الإيجابيات التي يوفرها التداول السريع والدقيق للمعلومات وعموماً تتلخص أهم عناصر قيام أي شراكة ناجحة فيما يلي:

- التحضير الصحيح للشراكات العامة/ الخاصة وإنشاء رؤية مشتركة وفهم الشركاء والفاعلين الرئيسيون؛

■ وضوح المخاطر والمكافآت لجميع الأطراف، طرق صنع القرار واضحة وعقلانية والتأكد من قيام جميع الأطراف بواجباتها، بالإضافة إلى القيادة المتناسقة؛

■ الاتصالات الفعالة والتفاوض من أجل صفقة عادلة وبناء الثقة باعتبارها القيمة الأساسية.

2/ أشكال وأهمية الشراكة (عام / خاص) في استثمارات البنية التحتية:

سوف نتطرق في هذا العنصر إلى مختلف الأشكال التي تظهر بها عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال الاستثمار في البنية التحتية، مع استعراض أهم العوامل التي تجعل الشراكة عام وخاص في مجال البنية التحتية تطلبا للهيئات العمومية والخاصة.

أ/ أشكال الشراكة (عام / خاص) في استثمارات البنية التحتية:

تأخذ عقود الشراكة العديد من الأشكال أدناها هو عقد البناء، حيث يتحمل القطاع الخاص فقط مسؤولية إقامة المشروع وتصل إلى درجة تملك القطاع الخاص للأصول كاملة، لكن في جميع الحالات فالدولة تبقى الراعي الأول والأخير للمحيط التنظيمي للاستثمار، وذلك لتجنب الإحتكارات الطبيعية التي تنشأ من جراء استغلال القطاع الخاص لصلاحيته، وبذلك تضمن حسن السير وتحقيق الفعالية والفاعلية المرجوة من المشروع، وأهم أنواع العقود التي تأخذها الشراكة عام وخاص فيما يلي:

■ **عقد الإدارة:** ترتيب بمقتضاه يتولى مقاول من قطاع خاص مسؤولية دائرة كاملة من وظائف التشغيل والصيانة، على أن تكون له سلطة اتخاذ القرارات الإدارية، وقد يستند التعويض على الخدمات المؤداة كما هو الحال في عقود الخدمة وجزئياً على الأداء المتحقق في حالة تقاسم الأرباح؛

■ **عقد الإيجار:** ترتيب بين القطاع الخاص (المستأجر) وسلطة عامة للحصول على حق تشغيل مرفق عام لفترة معينة من الزمن، ويستمر المرفق مملوكاً للعام وعلى خلاف الوضع الإمتياز، فإن المستأجر لا تقع عليه مسؤولية القيام بالاستثمار، وقد يسمى الاستئجار أحياناً امتياز الخدمة (البنك الدولي)،¹¹؛

■ **عقد الخدمة:** في هذه العقود تحتفظ الجهة الحكومية بمسؤوليتها الكاملة عن إدارة وتشغيل المرفق العمومي ولكنها تتعاقد مع الخواص للقيام ببعض الخدمات

عقود الامتياز: يتم خلال عقود الإمتياز نقل حقوق التشغيل والتطوير من الدولة إلى الجهة الخاصة، وعلى عكس عقود التأجير يكون صاحب عقد الإمتياز مسؤول عن كل النفقات الرأسمالية والاستثمارات، ويتم استرجاع الأصول من طرف القطاع العام عند نهاية فترة الإمتياز بما يضمن له تغطية نفقات التشغيل وخدمة الديون واستهلاك استثمارات، ويتضمن هذا النوع من العقود العديد من الأشكال كالبناء التشغيل التحويل Bot، البناء التملك التشغيل التحويل Boot، البناء التشغيل التملك Boo، البناء التحويل التشغيل Bto (حسان خضر، 2003)¹²

■ **عقد التصفية (الخصوصية التامة):** وهنا تكون ملكية الأصول كاملة للقطاع الخاص، بالإضافة إلى المسؤولية عن إقامة الاستثمار في حالة كونه استثمار متعلق بالبناء، وكذلك بالنسبة للمخاطر فيتحملها القطاع الخاص كلياً.

■ **عقد التضامن:** هو عبارة عن عقد اشتراك القطاع العام والقطاع الخاص في ملكية الأصول بالنسبة للاستثمار، وكذلك يتقاسمون المخاطر والخسارة في حالة وقوعها.

ب/ أهمية الشراكة (عام / خاص) في استثمارات البنية التحتية: إن الشراكة عام وخاص توفر العديد من المزايا لجميع الأطراف ذات المصلحة، حيث تدعم التوجه اللبرالي في الإقتصاد التي تسعى مجمل الدول إلى اتباعه في ممارساتها، بالإضافة إلى المساهمة في رفع تنافسية البنى التحتية المقامة، وتمثل الأهمية في:

■ الإسراع بتنفيذ المشروعات إلى دفع الحكومة نحو الدخول في مشاركة مع القطاع الخاص، لإنتاج بعض الخدمات العامة؛

■ الإستعانة بالخبرة الإدارية المتطورة للقطاع الخاص لإدارة البرامج المعقدة والكبيرة والإستعانة بالتكنولوجيا المتطورة التي توفرها وحدات القطاع الخاص؛

- تشجيع القطاع الخاص نحو تقديم الخدمات العامة والإجتماعية في ظل انسحاب الدولة مع التوجه الليبرالي الذي تتبناه غالبية الدول؛
- تقليل حجم القطاع العام والاستفادة بالموارد المالية والبشرية الموجودة لدى القطاع الخاص؛
- تخفيض تكلفة تقديم الخدمات المختلفة، إذ يسمح نظام المشاركة بالحصول على أقل العروض المقدمة تكلفة وأكثرها كفاءة، من حيث القدرة على تقديم الخدمة؛
- نقل المخاطر التي يمكن إدارتها أفضل بواسطة القطاع الخاص (تصميم والإنشاء والتمويل والصيانة)، بعيدا عن الموارد المحدودة للحكومة.

رابعا: جهود الجزائر للرقى بمناخ الاستثمار عن طريق الشراكة بين القطاع العام والخاص في مشاريع البنى التحتية

تعتبر سنة 1996 السنة الفعلية التي بدأت فيها عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص تتجه نحو التوسع، وأسباب ذلك راجع إلى إستقرار المؤسسات السياسية والإقتصادية وإستقرار القوانين والأنظمة التي تنظم عملية الإستثمار، لكن الشيء الملاحظ في هذه الشراكة هو تركيزها على بعض القطاعات الإستراتيجية كقطاع الطاقة والمحروقات دون القطاعات الأخرى.

بينما عرفت الألفية الثانية برامج تنموية إقتصادية شاملة تلمس جميع القطاعات، وهي برنامج الإنعاش الإقتصادي (2001-2004)، برنامج دعم النمو الإقتصادي (2005-2009)، برنامج القيمة المضافة (2010-2014)، وبرنامج إضافي آخر كان مسطرا ما بين 2015-2019 لكن هذا الأخير لم يرى النور بعد بسبب تدهور أسعار النفط وتفاقم عجز الموازنة العامة للدولة (عبد الرحمان تومي، 2011)¹³. ومن أهم المشاريع التي نالت حصة معتبرة من الأغلفة المالية التي كانت مخصصة لبرامج التنمية الإقتصادية تلك المشاريع المتعلقة بالبنية التحتية الأساسية للبلد،

كما تعد الجزائر من الدول الإفريقية 05 الاوائل الأكثر استثمارة في مشاريع شراكة بين القطاعين العام والخاص خلال السنوات 15 الماضية، حسب تقرير 2016 حول التنمية الإقتصادية في إفريقيا، الذي أصدره مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) يوم 2016/07/21، ويشير الأونكتاد في تقريره إلى أنه على مستوى إفريقيا احتلت الجزائر المرتبة الخامسة من حيث حجم الاستثمارات في إطار الشراكات بين القطاعين العام والخاص، بقيمة تصل إلى 13.2 مليار دولار خلال الفترة 1990-2015، وتأتي الجزائر بين نيجيريا والمغرب وجنوب إفريقيا ومصر حسب التقرير الذي درس تطور الشراكات بين القطاعين العام والخاص في 52 دولة إفريقية، يوضح مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أن هذه الدول 05 تمثل وحدها تقريبا ثلثي قيمة الإستثمارات الإفريقية الإجمالية، التي تدخل في إطار الشراكات بين القطاعين العام والخاص، في حين استثمر فيها نصف بلدان القارة 27 بلدا أقل من واحد مليار دولار، كما يوضح التقرير أن الشراكات بين القطاعين العام والخاص الموجودة في إفريقيا، تتمثل في عقود خدمات بسيطة وامتيازات كبيرة ومشاريع إنشاء بنية تحتية وتنزلات، مشيراً إلى أن غالبية هذه الشراكات حوالي 70% تخص تطوير البنية التحتية. (sud horiwons2016)¹⁴

وقد صنفت الجزائر وفق مؤشر التنمية لسنة 2016 في المرتبة الـ 105 عالميا، من حيث توافر وكفاءة البنية التحتية والمرتبة 87 من حيث تنافسية الإقتصاد الكلي والمرتبة 9 عربيا، كذلك من حيث تنافسية الإقتصاد الكلي هذه الأخيرة التي تتأثر مباشرة بالبنية التحتية للبلد، ولذلك فإن الدول العربية بصفة عامة تسعى إلى التقدم في الترتيب العالمي وتحسين بنيتها التحتية، وبالتالي الرقي بإقتصادياتها، وذلك في الرؤى المستقبلية لعام 2030 (أحمد الإمام، 2016)¹⁵، والجدول التالي يعكس ترتيب الدول العربية:

الجدول (01): ترتيب الدول العربية من حيث جودة بنيتها التحتية وتنافسية إقتصادها الكلي

الدولة	البنية التحتية الترتب العالمي	ترتيب التنافسية	ترتيب التنافسية عربيا
الإمارات	4	17	2
قطر	18	14	1
البحرين	29	39	5
السعودية	30	25	3

سلطة عمان	36	62	6
الكويت	54	34	4
المغرب	55	72	8
الأردن	70	64	7
تونس	80	92	10
مصر	91	116	12
الجزائر	105	87	9
لبنان	116	101	11

المصدر: تقرير التنافسية العالمية 2016 منتدى الاقتصاد العالمي، وترتيب الدول في الجدول وفقاً لترتيبها عربياً في مؤشر البنية التحتية.

وعليه سوف نتطرق في هذا الجزء من الدراسة إلى بعض المشاريع التي تم إطلاقها في إطار عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص في كل من قطاع المواصلات و الاتصالات، قطاع الطاقة، وقطاع المياه والصرف الصحي كما يلي:

1- قطاع المواصلات:

في 17 جانفي 2016 وقع كل من المجمع العمومي الوطني لمصالح الموانئ وشركتان صينيتان (الشركة الدولة الصين للبناء والشركة الصينية لهندسة الموانئ) على مذكرة تفاهم لإنجاز مشروع الميناء التجاري الجديد وفقاً لقاعدة 49/51%، بحيث تنص الوثيقة على إنشاء شركة تخضع للقانون الجزائري وقد قدرت تكلفة المشروع بـ 3.3 مليار دولار أمريكي، سيتم تمويلها في إطار القرض الصيني على المدى الطويل على أن يتم إنجازه في غضون 07 سنوات، ويدخل حيز الخدمة تدريجياً في غضون 04 سنوات، من إنطلاق الإنجاز، حيث ستتكفل شركة موانئ شنغهاي الصينية بتسيير الميناء حسب تقديرات وزارة القطاع، وسيوجه الميناء المستقبلي للتجارة الوطنية عن طريق البحر محوراً للمبادلات على المستوى الإقليمي بعمق 20 متراً، ما يشكل فرصة حقيقية أمام المتعاملين المحليين للارتقاء بمستوى نشاطاتهم إلى مستوى دولي ويجفهم على الحوض تجربة التوريد، وسيحوي الميناء على 23 رصيفاً تسمح بمعالجة 6.5 مليون حاوية و 25.7 مليون طن من البضائع سنوياً، وسيستفيد في جواره المباشر من موقعين بمساحة 2000 هكتار لإستقبال مشاريع صناعية، وحسب توقعات قطاع النقل في آفاق 2050 سيبلغ حجم حركة النقل في منطقة وسط البلاد 35 مليون طن من البضائع سنوياً ومليون حاوية ذات 20 قدماً سنوياً، مقابل 30% من هذا الحجم فقط، تم معالجته حالياً عبر كل من ميناء الجزائر والتنس 10.5 مليون طن حالياً، وسيتمكن الميناء الجديد من رفع الطاقة الاستيعابية المينائية الحالية لمنطقة البلاد، والتي لا تلبى حاجيات تطور ونمو حركة التجارة في آفاق 2050 (Sud Horiwons, 2017).¹⁶

وفي هذا العام تحاول الجزائر تطوير بنيتها التحتية من خلال تركيزها على 04 مشاريع رئيسية من خلال شركات عمومية- خاصة تقدر بقيمة 2.42 مليار دولار، وتشمل هذه الأخيرة في مشروع طريق سيار شرق غرب ومشروع خط الحافلة النموذجي ذو الخدمات رفيعة المستوى الرابط بين تافورة ومطار هواري بومدين الدولي 20 كلم، ومشروع ميترو وهران 19.7 كلم المزود بـ 20 محطة بتكلفة إجمالية تقدر بـ 168 مليار دج، ومشروع توسيع ميترو الجزائر ساحة الشهداء- شوفالي على مسافة 9.5 كلم مزود بـ 8 محطات بتكلفة إجمالية تقدر بـ 74 مليار دج، بمعدل حركة نقل تصل إلى 40000 مسافر / الساعة. (نسرين لعراش، 2017)¹⁷

2- قطاع المياه والصرف الصحي:

في هذا المجال تم إبرام عقد شراكة بين كل من الجزائرية للمياه والديوان الوطني للتطهير من جهة (السلطة المفوضية)، ومتعاملين خواص وأجانبين من جهة أخرى (المفوض له) لتسيير الخدمات العمومية للمياه والتطهير في كل من ولاية الجزائر العاصمة، وهران، عنابة، الطارف، وقسنطينة بحيث يستفيد المتعامل الأجنبي نظير خدماته من إيرادات مالية عالية أغلبها قابلة للتحويل، وهذا في إطار القانون رقم 05-12 الصادر بتاريخ 04 أوت 2005 المتعلق بالمياه ولاسيما المواد 100 و 104 و 105 و 106 (الجريدة الرسمية الجزائرية رقم 06، 2005)¹⁸، والجدول التالي يبين أساء المتعاملين الأجانبين وأهم البنود التعاقدية التي تم الإتفاق عليها مع الجزائرية للمياه والديوان الوطني للتطهير.

الجدول رقم (4): يبين أسماء المتعاملين الأجبيين وأهم البنود التعاقدية التي تم الإتفاق عليها مع الجزائرية للمياه والديوان الوطني للتطهير.

شركة "سوز" للبيئة	شركة "أغبار"	شركة "جيلسانوثر"	شركة "مارسيليا" للمياه
نوع العقد	عقد تفويض (التسيير)	عقد تفويض (التسيير)	عقد تفويض (التسيير)
مدة العقد	05 سنوات ونصف	05 سنوات ونصف	05 سنوات ونصف
مبلغ العقد	117.731 مليون أورو	30.500.000 مليون أورو	23.315 مليون أورو
تاريخ سريان العقد	مارس 2006	20 نوفمبر 2017	17 ديسمبر 2007
مكان تنفيذ العقد	الجزائر العاصمة	وهران	عناية والطارف
جنسية الشركة	فرنسية	إسبانية	ألمانية

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتداد على البيانات الواردة في تقرير الديوان الوطني للتطهير المتعلق بتقييم عقود الشراكة، <http://www.elkhabar.com>، إطلع عليه بتاريخ

2016/08/17.

بالنسبة لعقد شركة "سوز" للبيئة تم تجديده وتوسيعه إلى ولاية تيبازة في سبتمبر 2011 لمدة خمس سنوات بمبلغ قدر بـ 105.329.482 أورو، وهذا لضمان ديمومة تزوي المياه وتأمين الأنظمة التي أقيمت بموجب العقد السابق.

وحسب تقرير الديوان الوطني للتطهير أن هذا العقد خلف جوانب إيجابية خاصة تعلق الأمر بالتزويد اليومي بالمياه نوعا وكما وعلى مدار الساعة وإعتماد نظام معلومات خاصة بالزبائن وفي جوانب خاصة بالموارد البشرية، بالمقابل فإن عدة جوانب لم ترقى إلى المستوى المطلوب خاصة فيما يتعلق بإقتصاد إستهلاك الماء، حيث فاق الإستهلاك اليومي للمياه في الجزائر العاصمة السقف المحدد في العقد وهو 750 ألف متر مكعب يوميا ليصل إلى 1.2 مليون متر مكعب يوميا، علما أن باريس تؤمن إستهلاك المياه بمقدار 700 ألف متر مكعب، وبالإضافة إلى ذلك غياب تحويل المعارف وتدريبه التكاليف والاعباء بعد مرور فترة طويلة من إبرام عقد الشراكة.

أما فيما يخص عقد شركة "أغبار" الإسبانية فلم يتم تجديده من قبل السلطات العمومية وتم الإكتفاء على التعاون التقني بقيمة 8.442 مليون أورو لمدة 3 سنوات، في حين تم فسخ عقد شركة "جيلسانوثر" الألمانية في 14 أبريل 2011 بسبب لجوء الشركة إلى المناولة الخارجية بصورة مبالغ فيها دون الإهتمام بالتأطير المحلي.

بصفة عامة فإن تجربة الجزائر في تفويض مشاريع قطاع المياه والصرف الصحي للخواص لم تحقق كل النتائج المرجوة، ما يعاب على شركاء الخواص تفضيلهم للربح المبالغ فيه على حساب المستخدم، مع صعوبة التنظيم وتحويل المعارف للجانب الجزائري.

3- قطاع الإتصالات:

في هذا القطاع أقامت شركة "إتصالات الجزائر" عقد شراكة بين كل من الشركتين الأمريكيتين "سيسكو" و"ستونصفت" في مارس 2012 في مجال التحويل والتوجيه وأمن الشبكة وإستمرارية العمل، بالإضافة إلى ذلك تعميم "الأدي أس أل" على كافة ربوع الوطن ونشر الألياف الضوئية والبصرية بطريقة منظمة وتقديم الخدمات ذات السرعة الفائقة. ومن أهم إيجابيات هذه الشراكة تقديم حلول توجيهية عالية الأداء والتبديل بما يتماشى مع التكنولوجيا المتطورة في هذا المجال، وبالإضافة إلى ذلك مكنت هذه الشراكة شركة "إتصالات الجزائر" من تطوير الحلول الأمنية بمستوى عالي تجاه عملائها، لكن رغم هذه الإيجابيات هناك بعض النقائص التي مازالت إلى حد الساعة تراوح نفسها، خاصة ما تعلق الأمر بسرعة تدفق الإنترنت والإقطاعات المتكررة في الشبكات وعدم التحكم الجيد في أمن وحماية الشبكات والألياف البصرية بصفة جيدة.

4-قطاع الطاقة:

تعتبر عقود الشراكة في مجال الطاقة الأكثر حضورا في الشراكة الجزائرية دون غيرها من العقود، وهذا يعود في الأساس إلى البعد التاريخي والإستراتيجي لقطاع الطاقة والمناجم للدولة الجزائرية وإلى طبيعة الإقتصاد الجزائري الذي يعتمد بشكل كبير جدا على عائدات البترول والغاز، وبالتالي أمر طبيعي عندما تهتم السلطات العمومية بهذا القطاع الإستراتيجي الحيوي.

ومن أهم هذه العقود نجد عقد شراكة من نوع تقاسم الإنتاج الذي أبرم في 15 أبريل 1996 بين شركة "سوناطراك" وشركة "أركو" الأمريكية بهدف رفع معدل إسترجاع إحتياطي البترول الخام في قل "رهد البغل"، حيث قدر مبلغ الإستثمار في مجال التطوير والإستغلال ما بين 910 و 109 مليون دولار أمريكي تمول من قبل الشريك الأجنبي، وفي 29 جوان 1998 تم إبرام عقد آخر مع شركة "أموكو" الأمريكية من نوع تقاسم الإنتاج مدته 20 سنة.

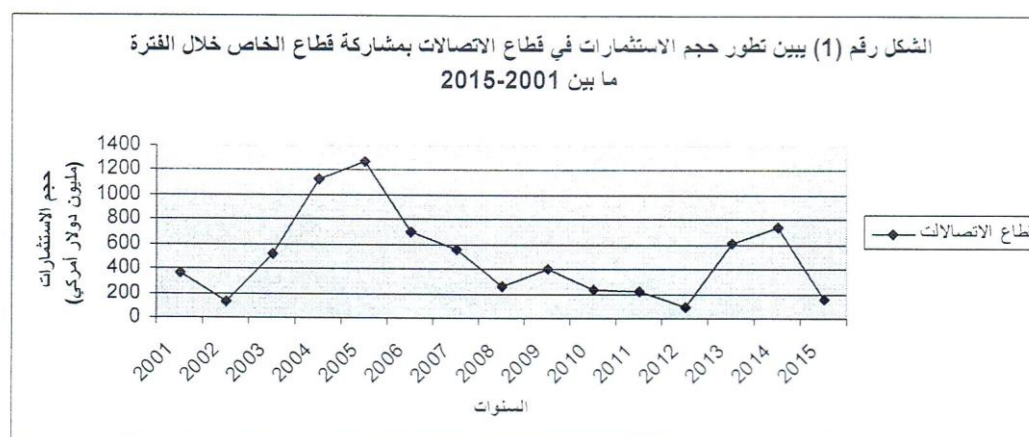
تشير بيانات البنك الدولي والخاصة بحجم الإستثمارات التي شارك بها القطاع الخاص الجزائري نظيره من القطاع العام، إلى أن هذه الإستثمارات قد شهدت تذبذبات كبيرة (بين الإرتفاع والإنخفاض) خلال الفترة ما بين 2000 و 2015 وفي مختلف القطاعات الإستراتيجية إلا أن هذه التذبذبات كانت بنسبة مختلفة بين القطاعات، ففيما يتعلق بقطاع الإتصالات إرتفع حجم الإستثمار من 368.5 مليون دولار أمريكي عام 2001 إلى 1272 مليون دولار أمريكي عام 2005، أي بنسبة زيادة تقدر بـ 245.18%، محققة بذلك أكبر نسبة مئوية بالمقارنة مع الإستثمارات في مشاريع القطاعات الأخرى، بينما شهدت الفترة 2005-2012 تدهورا كبيرا في حجم الإستثمار في هذا القطاع، حيث إنخفض من 1272 مليون دولار عام 2005 إلى 86.7 مليون دولار عام 2012، أي بنسبة إنخفاض قدرت بـ 93.18%، لكن بعد ذلك شهدت إرتفاع من جديد خلال الفترة 2013-2014، لتعاود بعد ذلك الإنخفاض من جديد عام 2015، كما هو مبين في كل من الجدول رقم (02) والشكل رقم (1) أدناه:

الجدول رقم (2): حجم الإستثمار في قطاع الإتصالات بمشاركة القطاع الخاص في الجزائر.

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
حجم الإستثمار	368.5	133	520	1129	1272	702	561	264
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	
حجم الإستثمار	398	237	214	86.7	609	742.34	162	

المصدر: بيانات البنك الدولي، القطاع الخاص [http://data.worldbank.org/topic/privat sector](http://data.worldbank.org/topic/privat%20sector)

الشكل رقم (1): يبين تطور حجم الإستثمارات في قطاع الإتصالات بمشاركة القطاع الخاص خلال الفترة ما بين 2001-2015

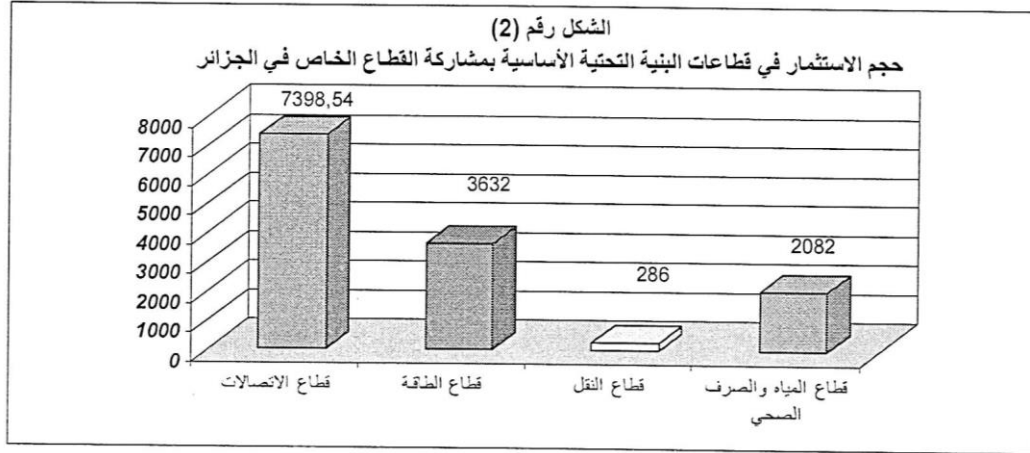


المصدر: من إعداد الباحثة، بالإعتماد على معطيات الجدول رقم (1).

وعلى الرغم من إرتفاع حجم الإستثمارات في قطاع المياه والصرف الصحي إلا أنه لم تكن بحجم التطور الكبير الذي شهدته الإستثمارات في قطاع الإتصالات، حيث إرتفعت هذه الإستثمارات من 740 مليون دولار عام 2000 إلى 1342 مليون دولار عام 2015، بنسبة زيادة تقدر بـ 81.35%، بينما شهدت الإستثمارات في كل من قطاع الطاقة والنقل تدهور خلال الفترة المشار إليها سابقا، حيث إنخفض حجم الإستثمارات في قطاع الطاقة من 3282 مليون دولار عام 2000 إلى 350 مليون دولار عام 2015، أي بنسبة إنخفاض تقدر بـ 39.32%، كما هو مبين في الجدول رقم (3) و الشكل رقم (2) أدناه.

الجدول رقم (3): يبين حجم الإستثمار في قطاعات البنية التحتية بمشاركة القطاع الخاص في الجزائر (مليون دولار).

القطاع	2007-2000	2015-2008	المجموع
قطاع الاتصالات	4685.5	2713.04	7398.54
قطاع الطاقة	3282	350	2632
قطاع النقل	178	180	280
قطاع المياه والصرف الصحي	740	1342	2082

المصدر: بيانات البنك الدولي، القطاع الخاص: <http://data.worldbank.org/topic/private-sector>

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على بيانات الجدول رقم (3).

وتمثل البيانات السابقة المبينة في الجدول رقم (3) بحسب تعريف البنك الدولي لها الإستثمارات في المشاريع البنية التحتية الأساسية للبلد بمشاركة القطاع الخاص في مجال الاتصالات السلكية واللاسلكية والطاقة (نقل وتوزيع الكهرباء والغاز الطبيعي)، والنقل والمياه والصرف الصحي، كل هذه المشاريع تعمل على تقديم خدمات عمومية للمواطنين بشكل مباشر أو غير مباشر.

وفيما يتعلق بأشكال المشاريع التي تشتملها البيانات فقد تكونت من عقد العمليات والإدارة، وعقود العمليات والإدارة مع نفقات رأسمالية رئيسية، والمشاريع الجديدة التي تم بناؤها وتشغيلها إما من طرف مؤسسة خاصة أو مشروع مشترك بين القطاعين العام والخاص.

وفيما يلي ترتيب الجزائر ضمن الدول العربية من حيث جودة البنية التحتية:

الترتيب	الدولة	ملاحظات
48	الأردن	احتلت المرتبة الـ 31 من حيث نصيب الفرد من اشتراكات الهواتف النقالة والمرتبة الـ 49 من حيث جودة إمدادات الكهرباء.
55	المغرب	احتلت المرتبة الـ 34 من حيث جودة البنية التحتية للسكة الحديدية والمرتبة الـ 43 من حيث جودة البنية التحتية للموانئ.
67	الكويت	احتلت المرتبة 3 في نصيب الفرد من اشتراكات الهواتف النقالة والمرتبة الـ 48 من حيث جودة الطرق.
83	تونس	احتلت المرتبة الـ 48 من حيث جودة البنية التحتية للسكك الحديدية والمرتبة الـ 63 من حيث نصيب الفرد من اشتراكات الهواتف النقالة.
102	الجزائر	احتلت المرتبة الـ 65 من حيث جودة البنية التحتية للسكك الحديدية والمرتبة الـ 69 من حيث نصيب الفرد من المقاعد بشركات الطيران.
125	مصر	احتلت المرتبة الـ 34 من حيث نصيب الفرد من المقاعد بشركات الطيران والمرتبة الـ 55 من حيث نصيب الفرد من

		اشتراكات الهواتف النقالة.
134	موريتانيا	احتلت المرتبة الـ 77 من حيث جودة البنية التحتية للسكك الحديدية والمرتبة الـ 90 من حيث نصيب الفرد من اشتراكات الهواتف النقالة.
136	اليمن	احتلت المرتبة الـ 104 من حيث نصيب الفرد من المقاعد بشركات الطيران والمرتبة الـ 107 من حيث نصيب الفرد من خطوط الهواتف الثابتة.
140	لبنان	احتلت المرتبة الـ 65 من حيث جودة البنية التحتية للنقل الجوي والمرتبة الـ 66 من حيث نصيب الفرد من خطوط الهواتف الثابتة.
144	ليبيا	احتلت المرتبة الـ 9 من حيث نصيب الفرد من اشتراكات الهواتف النقالة والمرتبة الـ 79 من حيث نصيب الفرد من المقاعد بشركات الطيران.

المصدر: تقرير التنافسية العالمية 2016-2017 منتدى الإقتصاد العالمي - صندوق النقد العربي - يناير 2016.

الخاتمة

يعتبر المناخ الاستثماري في أي مجتمع الركن الرئيس لنهضة وتطور المجتمع في ظل وجود الجدية والصدق والإخلاص من قبل القائمين على أمور المجتمع، فالبلد الذي يتمتع بأكبر درجة من الاستقرار (السياسي والاقتصادي والاجتماعي) ولديه بنية صناعية صلبة، فضلاً عما يقدمه من الاعفاءات والخوافز والامتيازات والضمانات هو الذي يستحوذ على أكبر قدر من تدفقات رؤوس الأموال.

ان انشاء مناخ استثماري جيد يعد منطلقاً أساسياً لمجابهة التحديات التي تفرضها المنافسة الدولية في هذا المجال ، وهو أمر يتطلب فعليا توفر جهود جادة لإحداث التغيرات المطلوبة في ميادين عدة وبصفة تكاملية ، كما أن التحول من وضعية إقتصادية تتميز بالتوجيه إلى اقتصاد السوق فرض على الدولة أن تفكر في وضع سياسات واستراتيجيات حديثة تهدف الى الرفع من قدرات مناخها الاستثماري الذي يتوقف على تضافر العديد من العوامل ومن بينها وجود بنية تحتية مناسبة ، وهذا يتوقف على أهمية الجهود التي تبذلها الدولة في وخاصة في اطار الاعتماد على عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص في ترقيةها وعصرتها من اجل الوصول بها الى المستوى الدولي المطلوب وجعلها عنصرا مستقطبا وجاذبا .

قائمة المراجع والهوامش

- ¹ - صلاح العودة، رزق السيد أحمد، البنية التحتية للإقتصاد الفلسطيني، جامعة القدس، 2008، ص 03.
- ² - Dictionnaire D4oxford, 2012, Disponibles Sur [Www.Askoxford.Com](http://www.Askoxford.Com)
- ³ - Bank Information Center, Octobre 2012, Disponible Sur [Www.Biscusa.Org](http://www.Biscusa.Org)
- ⁴ أحمد بن حسن بن أحمد الحسني، دراسة شرعية إقتصادية لخصخصة مشاريع البنية التحتية بأسلوب البناء والتشغيل
- ⁵ - Wiki Infrastructure, 2012, Disponible Sur: En Wiktionary.Org
- ⁶ - Wiki Infrastructure, 16-10-2012, Disponible Sur: En Wiktionary.Org D'accé (21-08-2017)
- ⁷ - أنظر:
- عمار بوضياف، الصفات العمومية تعريفها ومعايير تحديثها، محاضرات في القانون الإداري، جامعة بسكرة، ص 06.
- عدنان فرحان الجواني، إعادة إعمار البنى التحتية في العراق ضرورة ملحة للتنمية الإقتصادية، الإقتصاد، ص 01، متاح على الموقع: www.ahewar.org
- ⁸ - المجلس الإقتصادي والإجتماعي والبيئي، 2014، ص 11
- ⁹ - Jeffrey Delmon, 2010, P2
- ¹⁰ - Comptroller & Auditor General Of India, 2009, P4
- ¹¹ - البنك الدولي، مرجع سابق، ص 09
- ¹² - عبد الرحمان تومي: الإصلاحات الإقتصادية في الجزائر الواقع والآفاق، دار الخادونية للنشر والتوزيع، الجزائر، وهران، 2011، ص 207.
- ¹³ - sud horiwons, "partenariat public- privé: l'algérie parmi les plus importants investisseurs africains", jour,al electronique, 22 juillet 2016, <http://www.sudhorizons.dz/fr/>.
- ¹⁴ - "إقتصاديات البنية التحتية في الوطن العربي" - <http://businessnewsme.com/news-detais/1132.2016/07/1> أحمد الإمام،
- ¹⁵ - Sud Horiwons، 04 جانفي 2017، جريدة إلكترونية، وسط شرشال، "وضع اللجنة الأولى لتجسيد مشروع الميناء التجاري وسط شرشال"، جريدة إلكترونية، 04 جانفي 2017، <https://sudhorizons.dz/ar>.
- ¹⁶ - نسرين لعراش، "الجزائر تدرس مشاريع بنية تحتية بالشراكة العمومية- الخاصة (ppp)، الجزائر اليوم، جريدة إلكترونية، 2017/04/14، <http://aljazairalyoum.com>
- ¹⁷ القانون 05-12، المتعلق بالمياه، الصادر في: 04/08/2005، الجريدة الرسمية الجزائرية رقم 06، الصادر بتاريخ: 04/09/2005، ص 14-15.
- ¹⁸ - <http://www.elkhabar.com>, 17/08/2016